برهوم جرايسي (*)

قراءة في التقرير السنوي لـ "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"

"تراجع مكانة الولايات المتحدة- معضلة إستراتيجية جديدة لإسرائيل"

أصدر "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" التابع لـ "الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل"، والذي يرئسه المبعوث الأميركي الحالي ومساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، دينيس روس، تقريره السنوي الخامس، الذي غالبا ما يتركز في المستجدات العالمية والإقليمية ذات الصلة بالدولة الإسرائيلية، وبأبناء الديانة اليهودية في أوطانهم المختلفة، الذين تتعامل معهم الحركة الصهيونية، وبالتالي المعهد المذكور، على أنهم شعب واحد تربطه مصالح مشتركة، ويتعين عليه إتباع سياسة موحدة، تخدم هذه المصالح وعلى رأسها إسرائيل.

ويؤكد رئيس الدولة الإسرائيلية، شمعون بيريس، في تقديمه لكراسة التقرير: "إن معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي أخذ على عاتقه مهمة هامة لا مثيل لها على مستوى مستقبل الشعب اليهودي. فمهمة المعهد هي دفع عملية ازدهار الشعب اليهودي من خلال فكر وتخطيط إستراتيجي في القضايا ذات الأهمية القصوى ليهود العالم، ومن خلال التزام وثيق بمستقبل الشعب اليهودي، الذي تشكل إسرائيل جوهره".

وفي كل عام يأخذ التقرير جانبا معينا يسلط الأضواء عليه، وفي هذا التقرير الصادر عن العام ٢٠٠٨، وتم إعداده في الشهرين الأولين للعام ٢٠٠٩، فإنه يخصص نصفه لقضية المرأة اليهودية في إسرائيل والعالم ومن مختلف النواحي.

لكن التقرير يستعرض، بالأساس، المتغيرات الحاصلة في العالم. ويطغى على التقرير، وفي الكثير من أقسامه، استنتاج المعهد بأن مكانة الولايات المتحدة الأميركية في العالم تتراجع في الآونة

(*) صحافي فلسطيني مقيم في الناصرة.

الأخيرة، وأن هذا يتعارض مع مصالح إسرائيل، ولذا فإن التقرير يتعامل مع هذه القضية بقلق بالغ.

ويقول رئيس المعهد، دينيس روس، في كلمته الافتتاحية للتقرير: " لربما ليس مفاجئا أنه حين يظهر العالم كمن بات يتأثر بدرجة أقل من قوة الولايات المتحدة الأميركية، فإن هذا هو مصدر قلق ليهود العالم وإسرائيل، وقد تم فحص هذا القلق بعمق في هذا التقرير، فحتى وإن لم يوافق القراء على صيغ هذا القلق والهواجس، كما تظهر هنا، أو حتى لو رأوا أن بعضها مبالغ فيه، فهذا ليس المقياس لجودة التقييمات التي يستعرضها التقرير، لأن هدفه هو إبراز قضايا ذات أهمية ليهود العالم، من أجل دفع عملية التخطيط لمواجهة كل العوامل التي من الممكن أن تكون لها انعكاسات بعيدة المدى " .

كذلك فإن التقرير يبدأ أقسامه باستعراض العامل الديمغرافي، وهو القضية الأكثر قلقا للحركة الصهيونية وإسرائيل، إذ أن اليهود يتكاثرون بنسبة طفيفة جدا. فعلى مدى ٣٨ عاما، تكاثر عددهم بنسبة ٧ر٤٪، ومن المتوقع أن يتكاثر عددهم بعد ١٢ عاما، أي حتى العام ٢٠٢٠، بنسبة شبيهة، ٥ر٤٪، وهي فقط بسبب وجود إسرائيل، التي تصل نسبة تكاثر اليهود فيها إلى ٥ر١٪، بينما يتراجع أعداد اليهود في باقي أنحاء العالم، ولذا فإن نسبة تكاثرهم في كل العالم بما في ذلك إسرائيل هي ٥ر٠٪ (نصف بالمئة).

اليهود يتكاثرون فقط في إسرائيل

كما في التقارير السابقة، فإن القسم الأول من التقرير يتركز في الجانب الديمغرافي، ويعرض إحصائيات عن أبناء الديانة اليهودية في العالم بشكل عام، وانتشارهم في الدول المختلفة، وتوقع عددهم في العام ٢٠٢٠، إذ من التقديرات التي عرضت في تقرير هذا العام، أنه جرى تعديل التوقعات لعدد اليهود في العالم في العام ٢٠٢٠، بأكثر بـ ٦ر٣٪ مما كانت عليه التوقعات في العام ٢٠٠٦، وهذا كما يبدو نابع من الزيادة الحاصلة في التكاثر بين اليهود في إسرائيل، إذ أن جل الزيادة التي نقرأ عنها هنا، تتركز في إسرائيل وحدها.

ونرى أن اليهود في العالم في تناقص مستمر، وأن مصدر الزيادة الأساسي جدا، هو إسرائيل، والى جانبها بنسبة ضئيلة جدا، كندا والمكسيك، والتواجد القليل في القارة الأسيوية، وهذا التراجع ليس نابعا إطلاقا من الهجرة إلى إسرائيل وإنما من عدة عوامل، وعلى رأسها الزواج المختلط مع أشخاص من أديان أخرى في أوطانهم الأم.

ومن بين الأسباب، وكما ظهر في تقرير سابق للمعهد ذاته، أن الرجال اليهود الذي يتزوجون من نساء غير يهوديات، فإن أبناءهم لا يكونون من اليهود، حسب الشريعة اليهودية، وفي المقابل فإن المرأة اليهودية حين تتزوج من رجل غير يهودي، وعلى الرغم من إن أبناءها حسب الشريعة اليهودية يكونون يهودا، إلا أنهم على الغالب يتبعون الأب، ويبتعدون تلقائيا عن المجتمع اليهودي في دولهم.

كذلك هناك سبب الولادات الضئيلة، خاصة في الدول المتطورة، وهذا نمط نلمسه في إسرائيل، إذ أن معدل الولادات لدى اليهود العلمانيين، من الشرائح الوسطى والغنية بالأساس، هو أقل بأضعاف من عدد الولادات لدى اليهود المتدينين، والأصوليين بشكل خاص، الذين هم السبب الأساسي في زيادة الولادات بين اليهود في إسرائيل.

ونذكر هنا أنه بموجب تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الأخير، حول معدل الولادات في إسرائيل، نرى أنه في حين بلغ معدل الولادة لدى نساء الحريديم (اليهود الأصوليون) بين ٧ إلى ٨ ولادات للأم الواحدة، فإن معدل الولادات للأم اليهودية، من غير الحريديم، هو في حدود ولادتين وأقل، ولهذا فإن معدل الولادات للأم اليهودية في إسرائيل بشكل عام، كان في العام ٢٠٠٧، بمعدل ٢ر٨ ولادة للأم الواحدة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن معدل الولادات بين الفلسطينيات في إسرائيل في تراجع مستمر، وكان في العام ٢٠٠٧ في حدود ٣ر٧ ولادات للأم العربية الواحدة، بعد أن كان في الماضي في حدود ٥ ولادات.

ويقول تقرير المعهد المذكور إن عدد اليهود في العالم في العام ٢٠٠٨ كان ١٣ر٢٣٢ مليون نسمة، في حين أن ٢ر٨١٪ من بينهم يعيشون في إسرائيل والولايات المتحدة، و٧ر٨٪ في الدول الأوروبية، بينما فاق عدد اليهود في أميركا اللاتينية عددهم في دول الاتحاد السوفييتي السابق، التي كانت في العام ١٩٧٠ المركز الثالث لليهود في العالم.

ونرى أن عدد اليهود في إسرائيل كان في العام الماضي، ٥ر٤٧٨ مليون نسمة، أي ٣ر٤١٪ من مجمل يهود العالم، مقابل ٥ر٢٧٥

وجاء في التقرير أن الهجرة إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة تزحف ببطء شديد "في أحسن أحوالها"، علما أن عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل سجل في العام ٢٠٠٨ مستوى متدنيا جديدا، إذ بلغ ١٣٦٨١ شخصا، في حين أن عددهم في العام ٢٠٠٧ كان في حدود ١٨٣٠٠ شخص.

وفي المقابل فإن التقرير يشير بقلق إلى اتساع ظاهرة الهجرة من إسرائيل، ففي العام ٢٠٠٧ هاجر إلى إسرائيل ١٨١٢٩ شخصا، وفي المقابل فإن العدد الصافي لمن غادر إسرائيل بهدف السكن خارجها لفترة طويلة بلغ قرابة ١١٥٠٠ شخص، بمعنى أن ميزان الهجرة إلى إسرائيل سجل ٦٧٠٠ شخص، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ٢٠ عاما.

مليون في الولايات المتحدة الأميركية أي ٤٠٪ من مجمل يهود العالم، و٤٨٨ ألفا في فرنسا، و٣٧٥ ألفا في كندا، و٢٩٤ ألفا في بريطانيا، و٢١٥ ألفا في روسيا، و١٨٣ ألفا في الأرجنتين، و١٢٠ ألفا في المانيا.

وينتشر اليهود في مختلف قارات العالم، فعددهم في أميركا الشمالية ٥٦ر٥مليون، وفي أوروبا ١٥٣ر١ مليون، وفي أميركا اللاتينية ٣٩٤ ألفا، وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق (بين قارتين) ٣٤٨ ألفا، وفي أستراليا ١١٥ ألفا، وفي آسيا عامة ١٩ ألفا، وفي أفريقيا ٧٧ ألفا، من بينهم ٧١ ألفا في جنوب أفريقيا وحدها.

زيادة ٥ر٤٪ خلال ١٢ عاما

بحسب ما يشير التقرير، الذي يعتمد بالأساس على إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وتقارير أخرى، فإن عدد اليهود في العالم سيزداد حتى العام ٢٠٢٠ بنسبة ٥ر٤٪ فقط، مقارنة مع عددهم في العام ٢٠٠٨، وسيكون عدد اليهود في ذلك العام ٨٢٧ر١٣ مليون نسمة، في حين أن عدد سكان العالم سيزداد خلال ١٢ عاما، ما بين ٢٠٪ إلى ٢٤٪.

لكن هذه النسبة الضئيلة لزيادة عدد اليهود، هي أكبر مما كان متوقعا قبل عامين للعام ٢٠٢٠، فقد توقع تقرير "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" الصادر في العام ٢٠٠٦، أن يكون عدد اليهود في العام ٢٠٢٠ حوالي ٥٥٨ر١٣ مليون نسمة، وقد جرى زيادة هذه التوقعات بنسبة ٢٪، ولكن بعد الاطلاع على تفاصيل التوقعات، نجد أن مصدر الزيادة يكمن فقط في إسرائيل.

ونرى أنه حتى العام ٢٠٢٠ سيستمر تراجع أعداد اليهود في جميع دول العالم، باستثناء كندا والمكسيك ودول متفرقة في آسيا، فقد أشارت تقارير سابقة إلى أن المجتمع اليهودي في كندا محافظ أكثر من غيره في دول أخرى، وعلى الرغم من هذا، فإن عدد اليهود سيزداد على مدى ١٢ عاما من ٣٧٥ ألفا في العام الماضي إلى ٣٨١ ألفا في العام ٢٠٢٠، أي بزيادة طفيفة جدا، بنسبة ٦ر١٪، أما في المكسيك فإن الزيادة تتحدث عن ٥٪ خلال ١٢ عاما، من ٤٠ ألفا اليوم إلى ٤٢ ألفا في ذلك العام، وفي مختلف دول آسيا، ستكون الزيادة حوالي ١٠٪، من ١٩ ألفا اليوم إلى ٢١ ألفا.

أما في إسرائيل، فإن الزيادة المتوقعة ستكون بنسبة ٨ر١٧٪، من ٤٧٨ر٥ مليون اليوم، إلى ٥٤٣ر٦ مليون في العام ٢٠٢٠، أي بزيادة ٩٧٥ ألف نسمة، ويضاف إليهم ١٠ آلاف من كندا والمكسيك وآسيا، بمعنى زيادة إجمالية تصل إلى ٩٨٥ ألفا، حتى العام ٢٠٢٠.

غير أن تراجع أعداد اليهود في العالم سيبتلع قسما كبيرا من هذه الزيادة، إذ أن إجمالي عدد اليهود وفق هذه التوقعات سيزداد حتى العام ٢٠٢٠ بحوالي ٥٩٥ ألفا، أي أن عدد اليهود في باقي دول العالم سيتراجع بحوالي ٣٩٠ ألف نسمة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عدد اليهود في العالم ازداد من العام ١٩٧٠، حين كان ٦٣٣ر١٢ مليون نسمة، إلى العام ٢٠٠٨، حين بلغ ٢٣٢ر١٣ مليون نسمة، بنسبة ٧ر٤٪ على مدى ٣٨ عاما.

نستنتج أن النسبة التي حققها اليهود على مدى ٣٨ عاما، في زيادة عددهم، من المتوقع أن تتحقق خلال ١٢ عاما، وهذا فقط بسبب وجود إسرائيل، حيث المجتمع اليهودي الحصين أكثر من غيره في دول أخرى.

ويقول التقرير إن عدد اليهود في إسرائيل يزداد سنويا بنسبة ٥ر١٪، إلا أن الزيادة الكلية لليهود في العالم بما يشمل إسرائيل، هي نصف بالمئة، وهذا بطبيعة الحال بسبب تراجع أعداد اليهود

في العالم.

ويضيف التقرير، في شرحه عن المتغيرات في البنية الديمغرافية لليهود، "إن تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، وارتفاع نسبة الشبان فيه، ووضع أولوية لإقامة عائلة، كان سببا طبيعيا في تحقيق أكبر عدد من الولادات بين اليهود في العالم، ففي العام ٢٠٠٧ كان عدد الولادات اليهود ١٠٨ آلاف طفل، وهو أكبر عدد في إسرائيل على مر السنين".

وجاء في التقرير أن الهجرة إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة تزحف ببطء شديد "في أحسن أحوالها"، علما أن عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل سجل في العام ٢٠٠٨ مستوى متدنيا جديدا، إذ بلغ ١٣٦٨١ شخصا، في حين أن عددهم في العام ٢٠٠٧ كان في حدود ١٨٣٠٠ شخص.

وفي المقابل فإن التقرير يشير بقلق إلى اتساع ظاهرة الهجرة من إسرائيل، ففي العام ٢٠٠٧ هاجر إلى إسرائيل ١٨١٢٩ شخصا، وفي المقابل فإن العدد الصافي لمن غادر إسرائيل بهدف السكن خارجها لفترة طويلة بلغ قرابة ١١٥٠٠ شخص، بمعنى أن ميزان الهجرة إلى إسرائيل سجل ٦٧٠٠ شخص، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ٢٠ عاما.

ويضيف التقرير أنه في العام ٢٠٠٦ غادر إسرائيل للإقامة خارجها لفترة طويلة ٢٢٤٠٠ شخص، بينما عاد إلى إسرائيل بعد غياب طويل ٩٦٠٠ شخص أي أن عدد الذين هاجروا من إسرائيل، كعدد صاف في ذلك العام، هو ١٢٨٠٠ شخص.

يشار هنا إلى أن تقريرا سابقا صدر عن مكتب الإحصاء المركزي، قدّر عدد حملة الجنسية الإسرائيلية المقيمين خارج إسرائيل باستمرار بحوالي ٧٠٠ ألف شخص، في حين قال تقرير آخر لديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، إنه خلال ستين عاما غادر إسرائيل مليون شخص، ويقدر التقرير الحكومي أن ٨٠٠ ألف منهم ما زالوا على قيد الحياة، وجميع هؤلاء مسجلون في السجل السكاني، وحتى في سجل ذوي حق التصويت.

ويرى تقرير المعهد أن التغيرات في الجمهور اليهودي في العالم تعكس بالأساس الميزان الديمغرافي الداخلي للمجتمعات اليهودية المختلفة في دول العالم، ولكن أيضا تعرّض اليهود كأفراد لضغوط، ولفرص سياسية واقتصادية اجتماعية، في المجتمعات التي يعيشون فيها، فالمستوى المعيشي يشكل خلفية واضحة للتوجهات الديمغرافية بين اليهود.

ويتطرق التقرير إلى ما تعرضه الوكالة اليهودية باستمرار، بأن أكثر من ٩٠٪ من اليهود خارج إسرائيل يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من مستواه في إسرائيل، بمعنى أن المحفز الاقتصادي للهجرة إلى إسرائيل لم يعد محفزا ذا وزن، إذ أن الغالبية الساحقة جدا من المهاجرين إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين وصلوا من دول مستوى المعيشة فيها أقل من إسرائيل.

ويوصي التقرير بإعادة النظر في أساليب العمل لمواجهة الوضع الديمغرافي، على أن يكون هدف السياسة الجديدة توثيق العلاقة بين قادة إسرائيل وقادة اليهود في العالم، ومساواة مستوى المعيشة في إسرائيل مع ما هو قائم في الدول المتطورة، وإجراء أبحاث حول تأثير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والأوضاع السياسية في إسرائيل على الهجرة إلى إسرائيل، وأيضا على مدى الشعور بالانتماء إلى اليهودية في العالم.

المتغيرات السياسية والاقتصادية

لدى استعراض المتغيرات السياسية والاقتصادية يركز تقرير "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" على متغيرين اثنين، ملموسين في الآونة الأخيرة– الأول هو الأزمة الاقتصادية العالمية. ويقول المعهد إنه من الصعب أن يبلور صورة متكاملة عما يحصل، لأنه جرى إعداد التقرير في أوج الأزمة.

والمتغير الثاني، الذي لا يخفي التقرير "قلقه" منه، هو تراجع مكانة الولايات المتحدة عن كونها القوة العظمى الوحيدة، وظهور مراكز قوة جديدة في العالم، مثل روسيا والاتحاد الأوروبي والصين والشرق الأقصى، إذ يعتقد التقرير أن الولايات المتحدة ستكون مضطرة للمساومة في أحيان عديدة على مستوى الأسرة الدولية، وهناك خوف من أن تضطر إسرائيل إلى دفع ثمن لهذه المساومة.

ويقول التقرير "إن التطورات، التي جرت في السنة الأخيرة، خلقت ضغطا كبيرا على التحديات والمعضلات أمام إسرائيل والشعب اليهودي، فإلى جانب التحديات الإستراتيجية المعروفة والمتواصلة، فإننا نشهد توجهات تهدد تقليص مكانة الولايات المتحدة في الأسرة

الدولية، كقوة عظمى أعلى، إذ أن هذه التوجهات تزايدت إثر الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تعصف بالولايات المتحدة".

ويضيف أن الازدهار غير المسبوق للشعب اليهودي في العقود الأخيرة ارتبط بشكل واضح بالولايات المتحدة، إن كانت كوطن نصف اليهود تقريبا، أو كشريكة إستراتيجية داعمة لإسرائيل، ولهذا فإن تهديد مكانة الولايات المتحدة والقيم التي تمثلها يمثل شرخا ممكنا في قوة الشعب اليهودي".

الأزمة الاقتصادية

في استعراض أولي للأزمة الاقتصادية العالمية، بحكم توقيت صدوره، يتوقف التقرير في الأسطر الأولى عند قضية الغش والخداع الضخمة التي تكشفت في شركة برنارد مايدوف، التي كانت توهم المستثمرين فيها بأنها تستثمر أموالهم، وبلغ حجم القضية ٥٠ مليار دولار.

ويشير التقرير إلى أن مايدوف حظي بمكانة محترمة جدا بين اليهود في الولايات المتحدة، وبين المئات من المستثمرين والشركات والأثرياء اليهود، الذين واظبوا على تقديم التبرعات لليهود في إسرائيل، وقد أدت هذه القضية إلى شطب مبالغ ضخمة جدا كانت مخصصة للتبرع بها لقضايا التعليم والأبحاث والصحة وغيرها، ومنذ الآن فقد بات واضحا حجم الضرر للثراء اليهودي العام.

وأضاف التقرير "إن هذه القضية خلقت أجواء متوترة داخلية بين اليهود في الولايات المتحدة، كما تضررت صورة اليهود، وكما يبدو فإن قضية الخداع هذه ستغذي توجهات لا سامية تتصاعد على خلفية الأزمة".

ويطرح التقرير سلسلة من التساؤلات والقضايا التي سيواجهها "الشعب اليهودي"، على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن بين هذه التساؤلات ما إذا سينهض العالم والولايات المتحدة بسرعة من هذه الأزمة؟، والى أي مدى سيتضرر الاقتصاد الإسرائيلي من الأزمة؟، "وهل ستبلور الأزمة نظاما عالميا جديدا؟، وهل سيكون مريحا بدرجة أقل بالنسبة لإسرائيل والشعب اليهودي؟".

وأيضًا: هل ستنعكس الأزمة على قدرة الأسرة الدولية على لجم مشاريع التسلح النووي (يقصد إيران)؟، "وهل سيؤدي ضعف الولايات المتحدة والأزمة في الغرب إلى زيادة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتعزز قوة إيران والتطرف الإسلامي والجهات التي ترفض مجرد وجود إسرائيل؟".

والسؤال الأخير: "هل القوة السياسية لليهود في الولايات المتحدة ستكون في خطر؟، وهل ستؤجج الأزمة الاقتصادية مظاهر اللاسامية؟".

ويقول التقرير "إنه على ضوء التعقيدات وعدم وضوح الأوضاع الاقتصادية، فإن توصيتنا الأساسية للقيادات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، هي تركيز موارد لتحسين جودة وصول المعلومات التي يتم تقديمها للأفراد والحكومات والمصالح الاقتصادية، على أمل أن يساعد هذا في اتخاذ قرارات مبنية على قاعدة متينة، وعلى مستوى عال".

ويقترح التقرير تطوير آلية تضمن استمرار عقد اللقاءات الإرشادية المنتظمة للقيادات اليهودية في العالم، مع خبراء اقتصاد، من أجل الحلول الوسط الضرورية بين التزامات اليهود في العالم، وبين الاحتياجات المحلية لأماكن تواجدهم، وهذا إلى جانب توثيق العلاقة بين اليهود وبين وسائل الإعلام، وضمان مصادر المعلومات، وإقامة مركز خاص لليهود في العالم، من أجل تزويدهم بآخر مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية.

"معضلة" تعدد الأقطاب في العالم

يخصص التقرير بندا تحت عنوان "إسرائيل والشعب اليهودي في عالم متعدد الأقطاب: معضلة استراتيجية جديدة".

ومما جاء في هذا الفصل "من ناحية إسرائيل والشعب اليهودي، فإن الأزمة بين روسيا وجورجيا كشفت واقعا دوليا متبلورا، أقل راحة من الواقع الذي شهدناه في ظل "القطب الواحد"، فالانتقال إلى واقع متعدد الأقطاب في العالم، أمام التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة، وحاجة واشنطن للعمل في إطار متعدد الأطراف، قد يكون واقعا إشكاليا بالنسبة لإسرائيل".

ويشير التقرير إلى حاجة القوى العظمى الناشئة، مثل الصين والهند، للطاقة وشرائها من الشرق الأوسط، إضافة إلى روسيا التي ستتجه هي أيضا إلى أسواق الشرق الأوسط، ويقول إن هذه الدول لديها "حساسية أقل تجاه المصالح الإسرائيلية"، وهذا ما سيؤثر لاحقا على استقرار الشرق الأوسط ومكانة إسرائيل.

وجاء في التقرير "إن الضعف الظاهر لمكانة الولايات المتحدة يكشف معضلة إستراتيجية إسرائيلية، فحقا أن الولايات المتحدة ستفقد مركبات معينة في قوتها، ولكن بالنسبة لإسرائيل لا يوجد حلفاء بديلون بالإمكان الاعتماد عليهم، فالأزمة في جورجيا كشفت الدور الأوروبي، وأنه لا يمكن اعتبار أوروبا ركيزة إستراتيجية لإسرائيل".

وتابع: إن الضعف الأميركي قد ينعكس مباشرة على صورة إسرائيل أمام القوى الأصولية الإسلامية، التي ترى قوة إسرائيل من قوة الولايات المتحدة.

وهو يرى أن الدور الأميركي في الأزمة الجورجية الروسية من الممكن تفسيره بأن الولايات المتحدة قد تتخلى عن حلفائها، وهذا ما قد يجعل أعداء إسرائيل يعتقدون أن واشنطن لن تسارع إلى مساعدة إسرائيل وقت الحاجة.

العملية السلمية وإيران

بطبيعة الحال فإن التقرير يستعرض الأوضاع في الشرق الأوسط ومستقبل العملية السلمية وإيران، في ظل المتغيرات الدولية، وأيضا في ظل تبدل الإدارة الأميركية، وتعاملها في الشرق الأوسط.

في الشأن الإيراني يرى التقرير أن "وصول الإدارة الجديدة برئاسة باراك أوباما إلى البيت الأبيض، من شأنه أن يجرّ إلى إعادة تقييم شامل في كل ما يتعلق بإيران، لأنه يجب الأخذ بالحسبان، أن قضية إيران قد يتم اعتبارها مفتاحا للاستقرار في الشرق الأوسط، وأن تتبلور إستراتيجيا تسعى إلى "صفقة إقليمية شاملة"، تشمل أيضا الجهود المكثفة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط".

وبالنسبة للشرق الأوسط عامة، فإن التقرير يتوقع أن تؤثر الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل سيء على كل الشرق الأوسط، فإضافة إلى الشروخ القائمة، فإن الأزمة قد تساهم في زيادة الضغط على الأنظمة المعتدلة وإضعافها، من خلال مشاركة مجموعات أخرى في الحكم.

ويطرح التقرير فرضية أن تقود الأزمة إلى تزايد النقمة على أنظمة حكم، بزعم أنها ضعيفة وليست ناجحة اقتصاديا، وهذا ما قد يقود إلى انهيار أنظمة في الشرق الأوسط.

ويستعرض التقرير التطورات على صعيد المفاوضات التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويصل حتى إلى الحرب الأخيرة على غزة، التي تزامن انتهاؤها مع إعداد التقرير.

ويتوقع التقرير "أنه على ضوء تراجع مكانة الولايات المتحدة، إضافة إلى الاستنتاجات التي استخلصتها من عملها بشكل أحادي الجانب في قضايا دولية، فمن المتوقع أن تعكس المحاولات لحل الصراع الإسرائيلي العربي توجها وميلا للعمل من خلال عدة أطراف، وتخفيف الشروط المسبقة للتعامل مع أنظمة متطرفة، مثل إيران وسورية، وأن نرى علاقة بين الصراع الإسرائيلي العربي، وبين قضايا مركزية أخرى في الشرق الأوسط، تقلق الولايات المتحدة: العراق وإيران والإرهاب والتطرف الإسلامي، وما شابه".

ويرى التقرير "إن دخول إسرائيل إلى مفاوضات حول الحل الدائم، يطرح على جدول الأعمال قضايا حساسة وعزيزة على قلب الشعب اليهودي عامة: ضمان وجود دولة إسرائيل الآمنة، وطبيعة الاتفاق في ما يتعلق بالقدس، والمكانة المستقبلية للأماكن المقدسة والأماكن التاريخية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، وإخلاء وتفكيك المستوطنات، والحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، والطابع اليهودي الديمقراطي لها، فكل هذه القضايا تعيق وتهدد الوحدة الداخلية في إسرائيل والمهجر، وقد تقود إلى سفك دماء".

ويتابع التقرير "إذن في فترة الرئيس الأميركي باراك أوباما تنضج المحادثات حقا نحو إمكانية التوصل إلى سلام إسرائيلي فلسطيني، فمن الممكن أن نتوقع أن تمارس الولايات المتحدة ضغطا على إسرائيل لتوافق على عدة تنازلات أخيرة، من أجل السماح للطرفين التوقيع على الاتفاق، وهذا ما قد يقود إلى توتير الأجواء بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهذا التوتر قد ينشأ أصلا في حال رفضت الحكومة الجديدة في إسرائيل مسار أنابوليس".

ومن هنا يتوقع التقرير بأن حالة كهذه بين إسرائيل والولايات المتحدة قد تقود إلى وضع غير مريح بالنسبة لليهود في الولايات المتحدة، وهذا خاصة على ضوء "ادعاءات" بأن "السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط متأثرة من إسرائيل واللوبي اليهودي، بشكل يتعارض مع المصالح الأميركية ذاتها".

اليهود والانتخابات الأميركية

تحت بند تبدل القيادتين في الولايات المتحدة وإسرائيل يركز التقرير على شكل تصويت اليهود في الانتخابات الأميركية الأخيرة، مشيرًا إلى أنه لم يتغير إطلاقا عن نهج اليهود في الانتخابات منذ عشرات السنين، الذي يصوتون بغالبيتهم إلى الحزب الديمقراطي.

وجاء في التقرير "مع نهاية العام ٢٠٠٨، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل، كل من جانبها، أمام تبدل قيادتيهما، ففي الولايات المتحدة جرى هذا بموجب الدستور الأميركي، وجرى في إسرائيل في أعقاب عدم الاستقرار المزمن في طريقة الحكم، يضاف إليه قضية الفساد المتواصلة".

ويقول التقرير إنه حسب التقييمات التي كانت جاهزة حتى إعداده، فإن طابع التصويت بين اليهود في الولايات المتحدة لم يتغير، إذ أن تأييد اليهود التقليدي للحزب الديمقراطي، بقي على حاله، "فعمليا، آخر مرة نجح فيها مرشح جمهوري أن يحصل على أكثر من ٤٠٪ من أصوات اليهود، كان في انتخابات العام ١٩٢٠، ومن بعده، نجح المرشح الجمهوري رونالد ريغان بالحصول على ما بين ٣٨٪ إلى ٣٩٪ من أصوات اليهود في انتخابات العام ١٩٨٠".

"وعلى الرغم من أن جورج بوش (الابن) تم اعتباره الداعم الأكبر لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة، فإنه لم يحصل في العام ٢٠٠٤ على أكثر من ٢٤٪ من أصوات اليهود، مقابل ١٩٪ في العام ٢٠٠٠".

ويتابع "إن ثقة اليهود في الولايات المتحدة بالحزب الديمقراطي تتماشى مع مكانتهم الديمغرافية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، فالمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة هو جمهور المدن، ومرتبط بالتطورات العصرية الجديدة في الاقتصاد والتكنولوجيا، وعلى الرغم من أن اليهود هم مجموعة تميل لتكون أكثر ثراء من باقي الأميركان، فإن اليهود يلمسون أن مصالحهم على المدى البعيد، تتحقق من خلال سياسة ليبرالية، وتحركهم وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطيين يحملون راية القضايا اليهودية التقليدية، وهذا ما يعارضه بشدة اليهود المؤيدون للحزب الجمهوري".

ويضيف التقرير "إن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه على الرغم من الفروقات العينية في السياسة المؤسساتية للحزبين الجمهوري والديمقراطي، فإن الحزبين ملتزمان بشكل جوهري ببقاء وسلامة دولة إسرائيل، ولهذا فإن طابع التصويت لدى اليهود في الولايات المتحدة نابع من مواقف اجتماعية، واقتصادية، وثقافية".